مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تطور قطاع التأمينات وأثره في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية (1995–2021)

The development of the insurance sector and its impact on the Algerian economy an analytical study (1995-2021)

سعد مقص[1]*، فطيمة ميهوبي[2]

[1] جامعة الأغواط، (الجزائر)، saadmeg17@gmail.com

[2] جامعة الأغواط، (الجزائر)، mihoubi.mihoubi28@yahoo.com

تاريخ ارسال المقال:2022/09/01	تاريخ القبول: 2022/10/15	تاريخ النشر: 2022/12/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع قطاع التأمينات ومدى مساهمته في الاقتصادي الجزائري وذلك عقب جملة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع خاصة بعد صدور الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، هذا الأمر الذي أجرى إصلاحات حقيقية في هذا القطاع فتحت المجال واسعا أمام القطاع الخاص للنشاط في هذا القطاع بعد أن كان حكرا على القطاع العام، إلا أن الدراسة توصلت أن قطاع التأمينات في الجزائر يعرف نمو بطيئا من حيث مساهمته في الاقتصاد الجزائري وهذا ما يوضحه معدل الاختراق في الناتج الداخلي الخام والذي لا يتجاوز 1%، الأمر الذي يتطلب جملة أخرى من الإصلاحات من شأنها أن تضع هذا القطاع المهم في قاطرة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: قطاع التأمينات ؛ الاصلاحات الاقتصادية؛ الاقتصاد الجزائري

Abstract:

This study aims to analyze the reality of the insurance sector and the extent of its contribution to the Algerian economy, following the number of reforms witnessed by this sector, especially after the issuance of Ordinance 95-07 of 25 January 1995 on insurance, which carried out real reforms in this sector that opened a wide field for the private sector to be active in this sector after it was the monopoly of the public sector, but the study found that the insurance sector in Algeria is experiencing slow growth in terms of its contribution to the The Algerian economy is illustrated by the penetration rate in the gross domestic product, which does not exceed 1%, which requires a number of other reforms that will put this important sector in the locomotive of economic development in Algeria.

Keywords: Insurance Sector ؛Economic reforms؛ Algerian Economy

مقدّمة:

يعتبر قطاع التأمينات من القطاعات المهمة في اقتصاد أي دولة بغض النظر عن درجة تطورها، وذلك لمساهمته الفعالة في الاقتصاد الكلي للدولة وفي العديد من المجالات، بدأ من توفير الحماية التأمينية للأفراد والمؤسسات وانتهاء بالعديد من الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين من خلال تلك الأقساط الممنوحة لها من الأفراد والهيئات، بالإضافة إلى تدعيم موقفها المالي الذي يعمل على دعم نواحي عديدة في الاقتصاد، دون أن ننسى الكثير من مناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع والتي تعمل على الحد من البطالة المتفشية.

والجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في المجال الاقتصادي والتي مست عديد القطاعات الاقتصادية قد حظي من خلالها قطاع التأمينات كونه من أهم القطاعات الاستراتيجية الحيوية والتي تصنف ضمن الثروات الدائمة، بجملة من الإصلاحات كانت استجابة لتغيرات مختلفة حاصلة في أسواق التأمين الجزائرية، حيث عرف القطاع اتجاها جديد بعد صدور الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، والذي أجرى إصلاحات حقيقية في هذا القطاع فتحت المجال واسعا أمام القطاع الخاص بعد أن كان حكرا على القطاع العام، والذي أهله للمساهمة بشكل فعال في النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس ستتناول هذه الدراسة أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع التأمين، مرورا بالتصنيفات التي تمخضت عن هذه الإصلاحات، إلى مساهمة مؤسسات التأمين في النمو الاقتصادي الجزائري، وعلى ما سبق نقوم بصياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

ماهي أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع التأمينات في الجزائر وما مدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري؟

ولمعالجة إشكالية هذه الدراسة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين، وماهي أهم أنواعه؟
- ماهي أهم المحطات التي شهدها قطاع التأمين في الجزائر؟
- ماهي أهم الشركات المشكلة لسوق التأمينات في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

شهد قطاع التأمين في الجزائر في الفترة 1995-2022 تطور ملحوظا بعدد النشطين في هذا المجال بفعل القوانين والتشريعات المنظمة له، خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص للنشاط في القطاع.

- يساهم قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري بنسب ضعيفة (معدل الاختراق في الناتج الداخلي الخام) مقارنة بعدد النشطين في هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على المفاهيم المتعلقة بقطاع التأمين وعناصره والمنتجات التي يقدمها ومكمن أهميته في الاقتصاد.
- تسليط الضوء على أهم التعديلات والقوانين والتشريعات المتخذة في سبيل النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر.
- تحليل لواقع الشركات النشطة في سوق التأمينات في الجزائر من خلال ملكيتها والمنتجات التي تقدمها.
- مدى مساهمة قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة الإحاطة بقطاع التأمينات في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، كقطاع ونشاط اقتصادي لا يقل أهمية عن باقي أنشطة الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك لابد من إيجاد آليات وطرق جديدة من شأنها المساهمة في تفعيل هذا القطاع والنهوض به لزيادة مساهمته في الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي عند دراسة أهم المفاهيم والعناصر المتعلقة بقطاع التأمين، وكذا بشرح أهم الإجراءات القانونية والتشريعية المتخذة في سبيل النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة مدى مساهمة قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1995-2022 من خلال المعطيات والبيانات المتاحة.

هيكلة الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسة والاسئلة الفرعية المطروحة في هذه الدراسة والتي نحاول الإجابة عليها، نقترح هذه الخطة المكونة من أربعة مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع التأمين.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر.

المبحث الثالث: شركات التأمين المشكلة لسوق التأمينات في الجزائر.

المبحث الرابع: مساهمة قطاع التأمين العام والخاص في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع التأمين

يؤدي التأمين دورا اقتصاديا واجتماعيا مهما في استقرار الدول وتطورها، وهو الأمر الذي يعكسه استقرار الأفراد والهيئات وطمأنينتهم في أموالهم وأنفسهم، ولذلك ارتأينا في هذا المبحث التطرق إلى أهم الجوانب التي نستطيع من خلالها التعرف على مفهوم التأمين بعناصره وأنواع منتجاته وكذا أثر قطاع التأمينات على الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

يعد التأمين من الأنشطة الاقتصادية المهمة في الحياة الاقتصادية التي ظهرت على ساحة الواقع العملي لما تقوم به شركات التأمين من اظهار للمزايا المتعلقة بالتأمين كفكرة مضمونها توزيع الأضرار الناجمة عن خطر معين على مجموعة من الأفراد بدلا من أن يتحمل الخسارة من تعرض لها كفرد وحده [1]، وعلى هذا الأساس يعرف بأنه العملية التي يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤَّمن له نظير مبلغ معين وهو القسط على تعهد لصالحه أو لصالح غيره في حالة تحقق خطر معين من الطرف الآخر وهو المؤِّمن الذي يحمل على عاتقه مجموعة المخاطر ويجري بينهما المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء[2].

عناصر التأمين: من التعريف السابق يمكن تحديد عناصر أو مقومات التأمين في [3]:

- **المؤمن**: وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له.
- **المؤمن له (المؤمن عليه)**: هو الطرف الثاني في العملية التأمينية والذي يتولى عملية دفع الأقساط وفقا للعقد الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.
- **المستفيد**: هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.
- **وثيقة التأمين**: وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.
- **الخطر**: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتبر نوع الخطر المؤمن ضده أمرا جوهريا في عملية التأمين ويجب أن يكون محددا بشكل واضح في وثيقة التأمين.

المطلب الثاني: أنواع منتجات التأمين

تتنوع منتجات التأمين حسب تقسيمات التأمين المختلفة لذلك نجد:

عنصر التعاقد: وطبقا لأساس التعاقد هنا أي طبقا لعنصر الإجبار والاختيار في التعاقد يمكن تقسيم التأمين لنوعين أساسيين[4]

- ✓ **التأمين الاختياري**: ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوفر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمنشأة، مثل تأمين الحوادث والحرائق والسيارات غير اجبارية التأمين والبحرية
- ✓ **التأمين الاجباري**: ويشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت أو تلتزم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة من المجتمع، أي أن عنصر الاجبار من الدولة هو أساس التعاقد هنا

ويشمل كافة فروع التأمينات الاجتماعية (الشيخوخة، العجز، إصابات العمل..)، وبعض فروع التأمينات الخاصة الاجبارية كالتأمين الاجباري للسيارات.

- **التقسيم حسب الغرض من التأمين:** يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع[5]:

✓ **منتجات التأمين على الأشخاص:** وتشمل التأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص وتصيبهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم، إذ نجد أن الشخص هو موضوع التأمين ويرتبط به مباشرة الخطر المؤمن منه وعليه، بمعنى أننا أمام تأمينات المرض والبطالة والشيخوخة والوفاة والحوادث الشخصية، وكل ما يتعلق بالنواحي الاجتماعية للفرد.

✓ **منتجات تأمينات الممتلكات:** وتشمل التأمين من الأخطار التي تصيب ممتلكات الأشخاص موضوع التأمين، حيث يندرج تحت هذا القسم تأمين الحريق وخطره وتأمين السيارات وخطره أو التصادم وتأمين المحاصيل ضد التقلبات الجوية وتأمين ضد السرقة والتأمين البحري وخطره وغيرها من التأمينات التي تدخل في إطار الممتلكات.

✓ **منتجات تأمينات المسؤولية المدنية:** من نافلة القول أن الفرد قد يتعرض لأخطار نتيجة التصرفات الخاطئة للغير أو إهمال ما قد يسبب وقوع خطر معين اتجاه، ومن هنا نشأت فكرة التأمين من المسؤولية المدنية من الغير، وأهم هذه التأمينات تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن وأصحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهنة والتي تلحق الضرر بالغير.

المطلب الثالث: أهمية التأمين في الاقتصاد

إن للتأمين أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي، حيث تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات عن طريق الأقساط التي يدفعها الأفراد والشركات، ويتكون رصيد ضخم من الأموال، فتقوم شركات التأمين باستثمار جزء كبير منها في أوجه الاستثمار المختلفة، ونظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة، وكذلك يعمل التأمين على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات كما يزيد من الكفاية الإنتاجية للعامل[6]، كما أن التأمين يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية ففي فترة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية للحد من موجة التضخم، وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوى الانفاق وبالتالي زيادة الطلب، بالإضافة إلى مساهمة التأمين من خلال قطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العاملين في المجتمع الذي يعاني من البطالة[7].

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر.

إذا تم دراسة قطاع التأمين في الجزائر من الجانب التاريخي، فإنه يتعين تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين، تفصل بينهما سنة 1995 كونها سنة حاسمة عرف من خلالها قطاع التأمين في الجزائر انفتاحا وتحررا لم يشهده في المرحلة التي قبلها.

المطلب الأول: قطاع التأمين قبل سنة 1995

تعتبر هذه القوانين والتشريعات الآتية هي أهم القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع التأمينات في الفترة ما قبل سنة 1995

الفرع الأول: قوانين سنة 1963

يعود تنظيم قطاع التأمين الجزائري بعد الاستقلال إلى قانونين أساسيين، هما القانون 63-197 المؤرخ في 08 جوان 1963 الذي تم من خلاله إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، والمكلفة بممارسة جميع أنواع التأمين والقانون الثاني هو 63-201 المؤرخ أيضا في 08 جوان1963 والذي ينص على التزام شركات التأمين بتقديم ضمانات مسبقة، وكذا طلب الاعتماد من وزارة المالية لمواصلة نشاطها في الجزائر.

الفرع الثاني: قوانين سنة 1966

صدر سنة 1966 أهم قانونين في هذه الفترة ينصان صراحة على احتكار الدولة لقطاع التأمينات وعلى تأميم الشركات العاملة في هذا القطاع، حيث ينص الأمر 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 في مادته الأولى على أنه تحتفظ الدولة باستغلال جميع عمليات التأمين وينص الأمر 66-129 المؤرخ في نفس اليوم، في مادته الأولى أيضا على أنه تؤمم الشركة الجزائرية للتأمين.

الفرع الثالث: القوانين 1973-1975

لقد عرف قطاع التأمين من خلال هذه القوانين إعادة تنظيم شاملة، عرفت بقوانين التخصص في قطاع التأمين، والتي هيأت قطاع التأمين لمواكبة التحولات الاقتصادية الحاصلة آنذاك، حيث بموجب الأمر 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر1973 تم إحداث الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وشخصية مدنية واستقلال مالي وبذلك تكون هي الشركة الوحيد التي يسمح لها بالقيام بعمليات إعادة التأمين إضافة إلى (CAAR)

وبموجب القرار 828 الصادر في 21 ماي 1975 قد تم تبني مبدأ التخصص لشركات التأمين الجزائرية، وقد نتج عن هذا القرار:[8]

- أصبحت شركة (CAAR) متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية (التأمين على الحريق، النقل البري والجوي، المسؤولية المدنية، الأعمال الهندسية، ...).
- شركة (SAA) أصبحت متخصصة في تأمين الأخطار البسيطة والتأمينات البرية (التأمين على السيارات، المنازل، ...) والتأمينات الشخصية.

وقد تم منع شركات التأمين العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخواص، ولكن ألزمت بالعمل مع وكالاتها المباشرة التابعة لها.

الفرع الرابع: قوانين 1980-1995

شهدت هذه الفترة عديد القوانين والتشريعات التي أعطت لقطاع التأمين في الجزائر دفعة قوية ومنها من غطى الفراغ القانوني الذي تركه إلغاء نصوص ولوائح التشريع الفرنسي المنظمة للقطاع، على غرار القانون 80-07 المؤرخ في 09 أوت 1980 والمتعلق بالتأمينات، والذي تم من خلاله التأكيد على احتكار الدولة لعمليات التأمين من خلال شركاتها، كما وضح كل التفاصيل المتعلقة بحقوق المؤمن والمؤمن له وكذا التزاماتهما، وقد تضمن هذا القانون أيضا كافة مجالات التأمين الكبرى وقسمها إلى ثلاثة أبواب رئيسية (البرية، البحرية، الجوية)، كما تضمن في الباب الرابع كيفيات مراقبة الدولة لكل عمليات التأمين وذلك ضمانا لشرعية عملية التأمين وحماية لحقوق المؤمن لهم والمستفيدين الآخرين.

وفي سنة 1985 ولمواكبة التطور الحاصل في مجالي النقل الجوي والبحري والبري فقد تم إنشاء الشركة الجزائري لتأمينات النقل (CAAT) وذلك بموجب القانون 85-82 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وهي مؤسسة تجارية تتمتع بشخصيتها المعنوية واستقلالها المالي تعمل في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير جميع عمليات التأمين المتعلقة بوسائل النقل والسلع التي تحملها، كما تم تحديد القانون الأساسي لكل من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة تسميتها بالشركة الوطنية للتأمين، وتعديل القانون الأساسي الخاص بالصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين وتغيير تسميته إلى الجزائرية للتأمين، وذلك بموجب المراسيم التالية على التوالي 85-80 و85-81 المؤرخين أيضا في 30 أفريل 1985.

وابتداء من سنة 1989 تم إلغاء مبدأ التخصص بالنسبة لشركات التأمين العمومية وفتح لها المجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين، حيث كان للإصلاحات التي باشرتها الجزائر في هذه السنة أثر كبير من حيث مبدأ استقلالية المؤسسات وتحقيق التوازن من الناحية الفنية والمالية ما بين فروع التأمين، كما أنه تم تغيير وتعديل القانون الأساسي لهذه

الشركات لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين، وبالتالي نتج ذلك نوع من المنافسة بين مختلف شركات التأمين من أجل تقديم خدمات أفضل بتكاليف أقل، باستثناء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) التي بقيت تحتكر عمليات إعادة التأمين[9].

المطلب الثاني: قطاع التأمين بعد سنة 1995

في إطار جملة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الحكومة الجزائرية والذي أنهت احتكار القطاع العام لعديد القطاعات الاقتصادية، ليفتح المجال للقطاع الخاص للنشاط في هذه القطاعات والمساهمة بشكل يضمن المنافسة وتقديم أفضل الخدمات، كان الدور على قطاع التأمينات وذلك من خلال الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، حيث تضمنت المادة 215 فتح الباب أما المستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب لنشاط في قطاع التأمينات كمؤسسات تأخذ إحدى الشكلين الرئيسيين هما شركة ذات أسهم وشركة ذات شكل تعاضدي تتسلم اعتمادها من الوزير المكلف بالمالية وذلك بعد استيفائها الشروط القانونية وإبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات وهو جهاز استشاري تم إنشائه في ذات الأمر بموجب المادة 274 منه، كما سمح هذا الأمر للشركات أن توزع منتجات التأمين عن طريق الوسطاء المعتمدين (الوكلاء العامين للتأمين وسماسرة التأمين).

وقد توالت بعد هذا الأمر مجموعة من المراسيم والقوانين عمدت كلها إلى زيادة تنظيم سوق التأمين لمواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، على غرار الأمر 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي أقر بإلزامية التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا، الذي أصدرته الحكومة عقب فيضانات باب الواد 2001 وزلزال بومرداس 2003، وكذا القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 الذي عدل وتمم الأمر 95-07، وذلك لتدارك النقائص وتطوير القطاع من حيث التحكم في نشاطه وتفعيل أدائه بما يحقق ترقيته وتطويره من خلال تجسيد أهدافه، مثل زيادة الإجراءات المدعمة لتطوير تأمينات الأشخاص عن طريق تحسين وتنويع أساليب توزيع المنتج التأميني.

المبحث الثالث: شركات التأمين المشكلة لسوق التأمينات في الجزائر.

يتكون قطاع التأمين الجزائري من 26 شركة للتأمين بالإضافة إلى صندوقين للتأمين الاجتماعي وذلك بعد سلسلة من الإجراءات والتعديلات التي مست سوق التأمين في الجزائر، من التخصص وإلغاء التخصص للعديد من الشركات وكذا فتح المجال للقطاع الخاص للنشاط في هذا القطاع، بالإضافة إلى تعزيز دور كثير من الشركات في القطاع العام وهي مشكلة حاليا من:

المطلب الأول: شركات التأمين على الأضرار

حاليا تنشط في الجزائر 13 شركة في مجال التأمين على الأضرار وهي مصنفة كالتالي:

الفرع الأول: الشركات الوطنية للتأمين على الأضرار

يعمل في مجال التأمين على الأضرار أربع (04) شركات عمومية، منها ثلاث شركات عمومية غير متخصصة (المساهم الوحيد فيها هو الدولة) هي الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)[10] الشركة الوطنية للتأمين (SAA)[11] الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)[12]، وواحدة عمومية متخصصة هي شركة تأمين المحروقات (CASH) وتختص بالتأمينات الخاصة بقطاع المحروقات[13].

الفرع الثاني: الشركات الخاصة للتأمين على الأضرار

يعمل في مجال التأمين على الأضرار ست (06) شركات من القطاع الخاص هي كالتالي:

- **الجزائرية للتأمينات** (gig)[14]: أنشأت هذه الشركة بموجب الأمر 95-07، ومنح لها الاعتماد رقم 98-14 بتاريخ 05 أوت 1998، من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 02 مليار دج.
- **شركة أليانس للتأمينات** (ALLIANCE)[15]: هي شركة ذات أسهم اعتمدت في جويلية 2005، تعتبر أول شركة تأمين تقوم بالاكتتاب العام في البورصة، تمارس عملية التأمين وإعادة التأمين، بلغ رأس مالها إلى غاية 30 جوان 2019 مبلغ قدره 2.8 مليار دج.
- **الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين** (CIAR)[16]: هي شركة ذات أسهم (SPA) تم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 05 أوت 1998.
- **العامة للتأمينات المتوسطية** (GAM)[17]: تم منح الاعتماد لها بتاريخ 08 جويلية 2001 من قبل وزارة المالية، وهي شركه تأمين تعمل في عمليات التأمين ضد الاضرار في السوق الجزائرية، لديها رأس مال قدره 2,747 مليار دينار، وهي مملوكه من قبل المجموعة الأمريكية للاستثمار (ECP) صندوق افريقيا.
- **شركة سلامة للتأمين** (SALAMA)[18]: هي إحدى فروع الشركة الإسلامية العربية للتأمين وإعادة التأمين، اعتمدت بمقتضى القرار رقم 06-46 الصادر في 02 جويلية 2006 عن وزير المالية تنفرد بخدمات التكافل والتعامل بالتأمين الإسلامي من بين كل أشكال التأمين في الجزائر.
- **شركة تراست الجزائر** (TRUST ALGERIA)[19]: هي شركة مساهمة أنشئت في سنة 1997 كجزء من الأمر 95-07، وقد تم اعتمادها بتاريخ 28 فيفري 1998، وقد بلغ رأسمالها نهاية سنة 2017 مبلغ قدره 8 مليار دج.

الفرع الثالث: التعاضديات

ويعمل في مجال التأمين على الأضرار أيضا تعاضديتان هما: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وهو شركة تأمين مختصة في المجال الفلاحي (تأمين على الزراعة، الماشية، الحرائق ..)[20] والأخرى هي التعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC) والتي تهدف إلى تقديم أداءات اجتماعية فردية أو جماعية لأعضائها وذوي الحقوق من عمال التربية والثقافة[21].

الفرع الرابع: الشركات المختلطة

ويعمل في هذا المجال شركة مختلطة واحدة هي:

- **شركة أكسا للتأمين على الأضرار** (AXA ASSURANCE Algérie Dommage)[22]: هي شركة ذات أسهم (SPA) للتأمين على الأضرار ولديها فرع خاص بتأمينات الأشخاص، وهي عبارة عن شراكة بين مجموعة أكسا الفرنسية (AXA) والصندوق الوطني للاستثمار (FNI) والبنك الخارجي الجزائري (BEA) تم اعتمادها في 03 أكتوبر 2011 وباشرت النشاط شهر نوفمبر بممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الثاني: شركات تأمين الأشخاص

هناك حاليا ثماني (08) شركات مؤهلة قانونا لممارسة هذا النوع من التأمينات وتقديم خدمات تأمين الأشخاص وهي كالتالي:

الفرع الأول: الشركات الوطنية للتأمين على الأشخاص

يعمل في هذا المجال شركتين هما:

- **شركة كرامة للتأمين** (CAARAMA)[23]: هي فرع عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) بنسبة 100 %، وهي شركة ذات أسهم (SPA) أنشأت سنة 2006 تختص بتأمين الأشخاص.
- **شركة تأمين لايف** (TAAMINE Life Algérie-TALA)[24]: تم اعتمادها كشركة أسهم (SPA) في 09 مارس 2011 برأسمال قدره 1 مليار دج.

الفرع الثاني: الشركات الخاصة للتأمين على الأشخاص

يعمل في هذا المجال شركتين من القطاع الخاص هما:

- **شركة كارديف دزاير** (CARDIF EL DJAZAIR)[25]: تعتبر هذه الشركة فرع من فروع بنك (BNP PARIS BANK) وهي شركة فرنسية متخصصة في التأمين على الأشخاص تم إنشائها في الجزائر بتاريخ 13 سبتمبر 2007.

- **شركة مصير للحياة** (MACIR VIE)[26]: شركة ذات أسهم (SPA) تم اعتمادها في 11 أوت 2011 برأسمال قدره 2 مليار دج، وهي فرع مملوك للشركة الدولية للتامين وإعادة التأمين (CIAR)، حيث تختص في تقديم منتجات التأمين على الأشخاص في مجالات السفر والحياة والصحة.

كما تعمل أيضا في مجال التأمين على الأشخاص تعاضدية واحدة هي شركة التعاضدي (LE MUTUALISTE) بالإضافة إلى ثلاث (03) شركات مختلطة هي:

- الجزائرية للحياة (ALGERIAN GULF LIFE INSURANCE COMPANY).
- شركة أكسا للتأمين على الحياة (AXA ASSURANCE Algérie VIE).
- شركة أمانة (AMANA).

الفرع الثالث: شركات التأمين المتخصص وشركات إعادة التأمين

تعمل في مجال التأمين المتخصص شركتين هما شركة ضمان القرض العقاري (SGCI) وهي شركة تأمين تضمن للبنوك ضد الاعسار النهائي لعملائها الذي استفادوا من قروض الرهن العقاري[27] والأخرى هي الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) وهي شركة مختصة بتأمين القرض الموجه للتصدير وضمان تحويل الصادرات[28]، بالإضافة إلى صندوقين هما صندوق ضمان السيارات (FGA) وصندوق ضمان الخاضعين للتأمين (FGAS).

أما فيما يخص الشركات المتخصصة في إعادة التأمين هي شركة واحدة عمومية هي الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، حيث يتم إخضاع كل الشركات الناشطة في قطاع التأمين على مستوى سوق التأمينات الجزائرية على التنازل عن حصة من أعمالها القابلة لإعادة التأمين لصالحها[29].

الفرع الرابع: شركات التأمينات الاجتماعية

يعمل في هذا المجال صندوقين هما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)، والأخر هو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال لغير الأجراء (CASNOS).

المبحث الرابع: مساهمة قطاع التأمين العام والخاص في الاقتصاد الوطني.

نشاط التأمين كغيره من الخدمات المالية في الجزائر، أصبح يشغل مكانة بالغة الأهمية من الناحية الكمية والنوعية في التنمية الاقتصادية، وهو ما تعكسه جملة الإصلاحات التي شهدها القطاع والتي انعكست بدورها على رقم الأعمال والقيمة المضافة التي ينتجها القطاع وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ تطور رقم الأعمال خلال الفترة 2011 إلى 2018، حيث قفز من 86.6 مليار دج في سنة 2011 إلى 137.7 مليار دج في

سنة 2018، وهو ما يعني زيادة في رقم الأعمال بنسبة 59%، والجدول التالي يوضح تطور رقم الأعمال لشركات التأمين بكل أشكالها 2011-2018.

الجدول: تطور رقم الأعمال شركات التأمين بكل أشكالها (2011-2018) **(مليون دج)**

	الشركات العامة	(%)	الشركات الخاصة	(%)	الشركات المختلطة	(%)	التعاونيات	(%)	المجموع
2011	57985	67	21635	25	243	03	6812	7.7	86675
2012	64105	64	25003	24	1703	1	8820	9	99631
2013	72047	63	28173	24	3179	3	10596	10	113995
2014	77964	62	30322	24	4928	4	12292	10	125505
2015	79073	62	30090	23	5265	4	13482	11	127900
2016	78719	60	31400	24.5	5816	5	13625	10.5	129561
2017	79549	60	33010	24	7610	5	13516	11	133685
2018	79313	57	36834	26	7079	5	14507	10	137733

المصدر: تم اعداده بناء على تقارير الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين، اطلع عليه بتاريخ 25-08-2022 http://www.uar.dz/rapports-dactivites/

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن رقم الأعمال لقطاع التأمين في الجزائر قد شهد تطورا مستمرا من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018، بمعدل نمو سنوي يقدر في المتوسط بحوالي 14%، وهو ما رفع رقم أعمال.

من مبلغ قدره 86675 مليون دج في سنة 2011 إلى رقم أعمال يقدر بـ 137733 مليون دج في سنة 2018، ويرجع ذلك للتنويع الذي تشهده سلة التأمينات في الجزائر وكذا المنافسة التي يشهدها هذا القطاع منذ دخول عديد الشركات الخاصة والعامة حيز الخدمة سنة 2011.

كما أنه يوجد تباين واضح في رقم الأعمال بين أنواع الشركات النشطة في هذا القطاع، حيث تستحوذ الشركات العامة على أكبر حصة من رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر، مقابل حصص أقل للقطاع الخاص والشركات

المختلطة وكذا التعاونيات، إلا أن هذه الحصة قد شهدت تراجع من سنة 2011 التي كانت تقدر بنسبة 67% إلى نسبة 57% في سنة 2018 في مقابل نمو رقم أعمالها بنسبة 36.7% خلال نفس الفترة، ويرجع سبب الاستحواذ الكبير لشركات القطاع العام على أكبر الحصص في رقم الأعمال لامتيازها بتخصص إعادة التأمين وذلك بشركة (CCR)، وفي المقابل تشهد شركات القطاع الخاص نمو أكبر بقليل في رقم الأعمال يقدر بـ 52% خلال نفس الفترة، حيث تطور رقم الأعمال من مبلغ قدره 21635 مليون دج في سنة 2011 إلى مبلغ قدره 36834 مليون دج في سنة 2018، وذلك في حصص تتراوح في مجملها بين 25% و26% خلال نفس الفترة أيضا.

أما من حيث تحقيق قطاع التأمينات للقيمة المضافة، فالشكل التالي يوضح مساهمة كل شركات التأمين في القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة خلال الفترة بين 2011 و2018.

الشكل: مساهمة شركات التأمين العامة والخاصة في الإنتاج المضاف (2011-2018) **مليون دج**

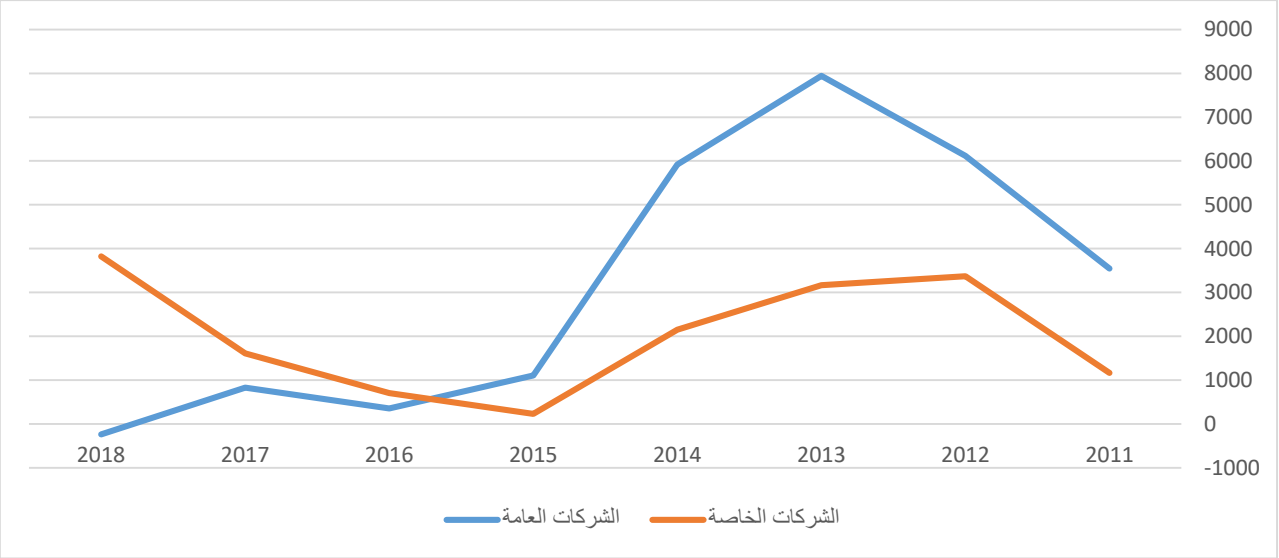

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تطور كلا شركات التأمين في القطاع العام والخاص في الإنتاج المضاف خلال الفترة بين 2011 و2013، إلا أنها كانت من جانب شركات التأمين في القطاع العام أكبر منها في القطاع الخاص، حيث شهدت تطور بنسبة 123.9%، وذلك من مبلغ 3547 مليون دج سنة 2011 إلى مبلغ 7942 مليون دج في سنة 2013، ثم يشهد تراجع كبير ابتداء من سنة 2013 ليصل إلى مبلغ 1109 مليون دج في سنة 2015،

ويواصل التراجع في السنوات التي تليها ليصل إلى مبلغ قدره 831 مليون دج في سنة 2017، وهو انعكاس للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بسبب انخفاض أسعار المحروقات والتي انعكست بدورها على الشركات العامة لقطاع التأمين خصوصا تلك المتخصصة في مجال المحروقات والاستيراد والتصدير.

وفي المقابل شهدت شركات التأمين في القطاع الخاص أيضا تطورا في الإنتاج المضاف لكنه في فترات مختلفة، حيث نلاحظ أن نمو من سنة 2011 بمبلغ قدره 1167 مليون دج إلى مبلغ قدره 3369 مليون دج سنة 2012 إلى نمو بمعدل 188%، ثم يشهد هو الأخر تراجع منذ سنة 2012 ليصل إلى مبلغ قدره 234 مليون دج في سنة 2015، ثم يبدأ القطاع الخاص في التحسن الملحوظ متجاوزا القطاع العام ذو القيمة السالبة 236 مليون دج في

سنة 2018 وذلك بمبلغ يصل إلى 3824 مليون دج في سنة 2018، بمعدل نمو 227% وهو المعدل الذي يؤكد قدرة القطاع الخاص على تجاوز الأزمات الاقتصادية بمرونة.

وبنظرة متفحصة داخل سوق التأمينات من حيث الإنتاج نلاحظ مدى التباين بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، حيث وصلت نسبة إنتاج تأمينات الأضرار 90.8 % في مقابل نسبة 9.2% لإنتاج تأمينات الأشخاص، وهو ما يوضح ثقافة التأمين في الجزائر، حيث يمكن تفسير النسبة المرتفعة لإنتاج التأمين على الأضرار في جميع سنوات الدراسة 2010-2021 إلى أنه تأمين يغلب عليه الطابع الإجباري في التأمين ومن جهة أخرى هو تأمين يمس كثير الفروع كتأمين على المركبات وتأمين النقل ... إلخ وهي ذات شريحة واستعمال واسع، في مقابل التأمينات على الأشخاص التي يغلب عليها الطابع الاختياري ولذلك نرى هذا التباين الواضح في النسب، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج سوق التأمينات (تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص) (2010-2021)

الجدول: تطور إنتاج سوق التأمينات (تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص) (2010-2021) **(مليار دج)**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
تأمينات الأضرار	70.84	80.33	91.99	104.42	117.90	118.10	119.43	121.62	126.04	131.84	125.5	131.96
تأمينات الأشخاص	6.61	6.69	6.331	7.22	8.6	10.85	11.53	12.92	12.21	14.32	11.95	13.26
المجموع	77.45	87.02	98.321	111.64	126.5	128.95	130.96	134.54	138.25	146.16	137.45	145.22

المصدر: تم اعداده بناء على تقارير المجلس الوطني للتأمينات، اطلع عليه بتاريخ: 22-08-2022
https://www.cna.dz/Actualite/Chiffres

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التطور الواضح في إنتاج سوق التأمينات بشقيه تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص خلال الفترة 2010 و2021، حيث شهدت تطور بنسبة 88.7% وذلك من قيمة 77.45 مليار دج في

سنة 2010 إلى ما قيمته 146.16 مليار دج في سنة 2019، إلا أن هذا الإنتاج شهد تراجع سنة 2020 بمعدل 5% أي مما قيمته 146.16 مليار دج في سنة 2019 إلى ما قيمته 137.45 مليار دج في سنة 2020 وهذا بفعل تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني ككل وليس فقط قطاع التأمينات، ليسترجع عافيته في السنة التي بعدها بقيمة 145.22 مليار دج سنة 2021.

هذا ويظهر لنا الشكل التالي إنتاج فروع سوق تأمينات الأضرار وهو ما يوضح حقيقة ذهنية التأمين في الجزائر حيث ثقافة التأمين يغلب عليها الطابع الالزامي، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة نظر وإدراج جملة من الإصلاحات

في هذا القطاع الاقتصادي المهم من شأنها التأكيد على أهمية التأمين ولو كان بطابع اختياري غير إلزامي، والشكل التالي يوضح إنتاج فروع سوق تأمينات الأضرار (2010-2021).

الشكل: إنتاج فروع سوق تأمينات الأضرار (2010-2021) **(مليار دج)**

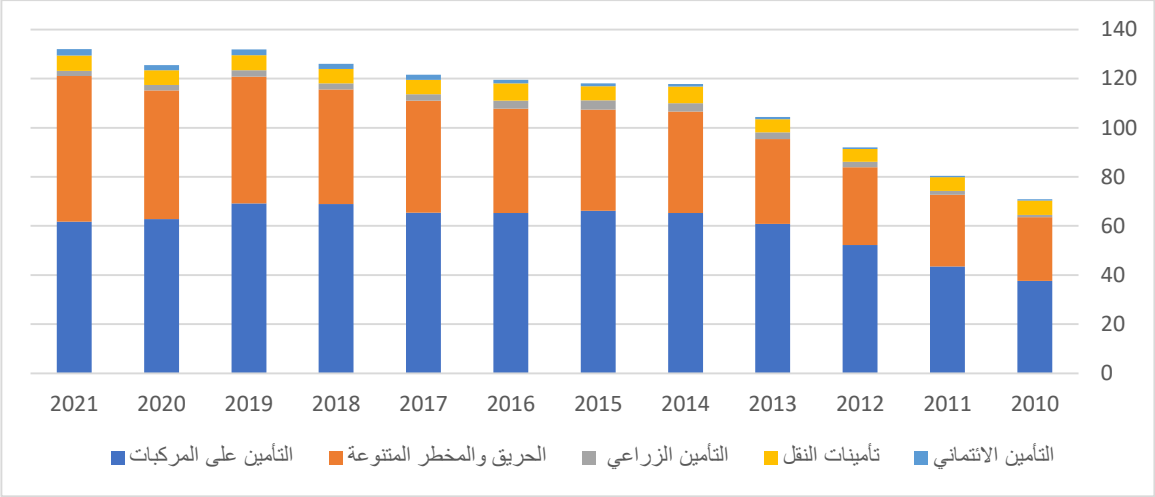

المصدر: نفس المصدر السابق.

ومن الشكل أعلاه نلاحظ في سنوات الدراسة جميعها من سنة 2010 إلى سنة 2021 استحواذ كبير لفرع التأمينات على المركبات يليه فرع التأمينات على الحرائق والمخاطر المتنوعة وهو فرع وجب أن يحظى بأهمية أكبر خاصة مع سلسلة الحرائق التي شهدتها الجزائر مؤخرا لذلك وجب تفعيل التسويق التأميني لزيادة الاقبال عليه، ثم نجد فرع التأمينات على النقل وبعده فرع التأمين الزراعي الذي لا يحظى باهتمام كبيرة رغم أهميته وفي الأخير نجد فرع التأمين الائتماني.

ومن الجانب الاقتصادي فإن قطاع التأمينات العام والخاص مثل غيره من الأنشطة الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني الجزائري، وهو ما يوضحه معدل الاختراق الذي يبين الأهمية النسبية لقطاع التأمين ضمن الاقتصاد الوطني بحيث يتميز بكونه لا يتأثرا بتقلبات أسعار صرف العملات، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة قطاع التأمينات في الناتج الداخلي الخام 2010-2019.

الجدول (31): تطور مساهمة قطاع التأمينات في الناتج الداخلي الخام (PIB) (2010-2019) **مليار دج**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة مساهمة قطاع التأمين في (PIB) (مليار دج)	80.72	86.88	99.81	114.84	125.59	128.6	130.55	138.02	138.82	146.25
معدل الاختراق في (PIB) (%)	0.67	0.6	0.63	0.69	0.73	0.77	0.75	0.73	0.68	0.72

المصدر: نفس المصدر السابق

من خلال الجدول أعلاه، يتضح تطور قيمة مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB) وذلك سنويا وبشكل مستمر خلال الفترة ما بين 2010 و2019، حيث بلغ معدل نمو هذه المساهمة نسبة 81.18%، وذلك من قيمة قدرها 80.72 مليار دج سنة 2010 إلى قيمة قدرها 146.25 مليار دج سنة 2019، وهو نمو يعكس فعالية الإصلاحات التي شهدها قطاع التأمينات في الجزائر منذ سنة 1995، والتي شجعت بدورها عديد المستثمرين الخواص الأجانب لدخول السوق الجزائرية على غرار الشركات (AXA،TRUST ، SALAMA، ...).

إلا أن النسبة التي تمثلها مساهمة قطاع التأمينات في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني والتي وصلت في أحسن أحوالها سنة 2015 إلى 0.77% من الناتج الداخلي الخام، لا تزال بعيدة كل البعد عن أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، حيث نجدها في العديد من الدول تتجاوز نسبة 7%، لذلك يتطلب هذا القطاع المزيد من الإصلاحات والتعديلات التي من شأنها مواكبة هذا القطاع للتطورات الاقتصادية والتي تفتح المجال أكثر للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للمساهمة أكثر في تنشيطه.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع التأمينات في الجزائر والدور الذي يمكن أن يؤديه هذا النشاط في الاقتصاد الوطني، ومن خلال تناولنا لأهم القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع خاصة بعد الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، الأمر الذي فتح الباب للقطاع الخاص للولوج لقطاع التأمينات بعد أن كان حكرا على القطاع العام والتوسع إلى عديد الشركات والتعاضديات، ومن خلال تحليلنا للبيانات والأرقام المتاحة ومقارنتها بفترات سابقة قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- يعتبر قطاع التأمينات نشاط مهم لا يقل أهمية عن باقي أنشطة الاقتصاد الوطني وركيزة مهمة في التنمية الاقتصادية وجب على واضعي السياسات الوطنية إعطاء أهمية أكبر له.
- قامت الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات على منظومة وهيكلة قطاع التأمينات من خلال توفير الإطار القانوني الذي يفسح المجال واسعا للقطاع الخاص للنشاط في هذا القطاع والمساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة من هذه الإصلاحات، إلا أن هذا القطاع لم يحقق الهدف الأهم وهو المساهمة في مؤشرات الاقتصاد الوطني وهذا راجع لنقص الثقافة التأمينية عند الأفراد.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات وهي:

- ضرورة العمل على توسيع سوق التأمينات من خلال فتح منتجات جديدة من شأنها أن تتماشى ومتطلبات الأفراد والهيئات والشركات.
- العمل على توعية الافراد بضرورة التأمين وذلك بتفعيل التسويق التأميني والإكثار من الملتقيات والندوات الوطنية والأيام التحسيسية.

ضرورة تطوير وعصرنة قطاع التأمينات من خلال نشاء أنظمة معلوماتية أكثر تطورا لجذب المستثمرين.

الهوامش :

[1] سالم محمد عبود وآخرون، دراسات وأبحاث في جودة تسويق التأمين، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، بغداد، 2017، ص20.

[2] اياد منصور حسن، إعادة التأمين وتقييم المخاطر، ط1، ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 12.

[3] سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، ط1، دار الراية، الأردن، 2015، ص35.

[4] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص50.

[5] سليمان زيدان، إدارة الخطر والتأمين، دار المنهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص170.

[6] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، سبق ذكره، ص 49.

[7] سالم محمد عبود وآخرون، سبق ذكره، ص 26.

[8] لونيسي بوعلام وفكارشة سفيان، "أشكال شركة التأمين"، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، ديسمبر 2019، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 354.

[9] لونيسي بوعلام وفكارشة سفيان، مرجع سابق، ص 355.

[10] الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، اطلع عليه بتاريخ:20-08-2022 https://caar.dz/

[11] الشركة الوطنية للتأمين، اطلع عليه بتاريخ:20-08-2022 https://www.saa.dz/

[12] الشركة الجزائرية للتأمينات، اطلع عليه بتاريخ:20-08-2022 https://www.caat.dz/

[13] شركة تأمين المحروقات، اطلع عليه بتاريخ: 20-08-2022 https://www.cash-assurances.dz/

[14] الجزائرية للتأمينات، اطلع عليه بتاريخ:21-08-2022 https://www.gig.dz/

[15] شركة أليانس للتأمينات، اطلع عليه بتاريخ: 21-08-2022 https://allianceassurances.com.dz/ar/

[16] الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، اطلع عليه بتاريخ: 22-08-2022 https://www.laciar.com/

[17] العامة للتأمينات المتوسطية، اطلع عليه بتاريخ:22-08-2022 https://www.gam.dz/

[18] شركة سلامة للتأمين، اطلع عليه بتاريخ:22-08-2022 https://www.salama.com.sa/

[19] شركة تراست الجزائر، اطلع عليه بتاريخ: 23-08-2022 https://www.trustalgeriains.com/fr/

[20] الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، اطلع عليه بتاريخ:22-08-2022 http://cnma.dz/

[21] تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة، اطلع عليه بتاريخ:23-08-2022 http://www.maatec.dz/

[22] شركة أكسا للتأمين على الأضرار، اطلع عليه بتاريخ:23-08-2022 https://www.axa.dz/

[23] شركة كرامة للتأمين، اطلع عليه بتاريخ:23-08-2022 https://www.caarama.dz/

[24] شركة تأمين لايف، اطلع عليه بتاريخ: 24-08-2022 http://www.tala-assurances.dz/

[25] شركة كارديف الجزائر، اطلع عليه بتاريخ: 24-08-2022 https://www.cardif.fr/

[26] شركة مصير للحياة، اطلع عليه بتاريخ: 24-08-2022 https://www.macirvie.com/

[27] شركة ضمان القرض العقاري، اطلع عليه بتاريخ:24-08-2022 http://www.sgci.dz/

[28] الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، اطلع عليه بتاريخ:24-08-2022 https://www.cagex.dz/index.php

[29] الشركة المركزية لإعادة التأمين، اطلع عليه بتاريخ:24-08-2022 https://www.ccr.dz/fr/